دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

ا. هارون العشي

جامعة الحاج لخضر باتنة

ملخص: تمثل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية عملية تكاملية، تبدأ من التجارة الخارجية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أو العكس، وتتحدد طبيعة الصفقات الدولية عن طريق أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بشكل واضح، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق منافع في الدول الصناعية والدول النامية، إذا تمكنت هذه الأخيرة من توجيه الاستثمارات إلى المجال المرغوب فيه بما يحقق لها أهدافها.

Résumer

la relation entre l'investissement direct étranger et le commerce extérieur Représente un processus d'intégration commence par le commerce extérieur à l'investissement direct étranger, ou au sens inverse, et la nature des transactions internationales elle se détermine grâce à des activités des entreprises multinationales avec une façon claire , et l'investissement direct étranger réalise des avantages dans les pays industrialisés et les pays en développement si ces derniers ont réussi d'orientation les investissements au Domain souhaitée afin de réaliser leurs objectifs .

مقدمة:

مع بداية تسعينيات القرن الماضي وانتهاء الحرب الباردة، وبداية ظهور العولمة، والحديث عن إلغاء كافة العراقيل أمام انسياب حركة التجارة ورؤوس الأموال، ظهر فريق يؤيد الدعوة إلى فتح الأبواب أمام حركة الاستثمارات الأجنبية ليس فقط باعتبارها وسيلة لاجتذاب رأس المال ونقل التكنولوجيا والمهارات التنظيمية والإدارية فحسب، وإنما لأنها تساهم أيضا في تحسين الكفاءة الاقتصادية للدول المضيفة (النامية)، من خلال زيادة درجة التنافسية ودعم قدراتها التصديرية، بالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق مصلحة مشتركة لرأس المال الوافد من خلال الأرباح وللدولة المضيفة من خلال رفع مستوى الكفاءة.

في الآونة الأخيرة تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير نظرا لتأثيرها الواضح على اقتصاديات الدول –سواء النامية منها أو المتقدمة– والذي انعكس على نمط الإنتاج العالمي وشكل العلاقات الاقتصادية الدولية. والسؤال الذي يطرح في هذا المجال:

– هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية؟ وما تأثير ذلك على ميزان مدفوعات الدول المضيفة؟

أولا: مفهوم التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أي دولة باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم،كونها مضطرة إلى تصدير سلعها وخدماتها، واستيراد ما يلزمها من سلع وخدمات.

I تعريف التجارة الخارجية: هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين دول العالم المختلفة، وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين[1].

(1) Ar.wikipedia.irg.02/01/2013(15 :00)h تجارة دولية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

بالتالي يمكن التفرقة بين[1]:

1-المعنى الضيق لمصطلح التجارة الدولية*: الذي يضم كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير منظورة.

2-المعنى الواسع لمصطلح التجارة الدولية: والذي يظم كل من:

- الصادرات والواردات المنظورة(السلعية).
- الصادرات والواردات غير منظورة (الخدمات)
- الهجرة الدولية (انتقال الأشخاص).
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

يعتبر تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية الوصول إليها، لأن معدلات النمو وحدها هي التي تمكن هذه الدول من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، فالحاجة للاقتراض الخارجي تجد مبررها الموضوعي لسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات الوطنية المتاحة، في هذه الحالة فإن المجتمع يواجه ثلاث خيارات لحل هذا التعارض:[2]

1- **الخيار الأول**: هو أن يرضى المجتمع بمعدل نمو أقل، في حدود ما تسمح به موارده المحلية.
2- **الخيار الثاني**: هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الذي تستحوذ عليه الطبقات الغنية للرفع من معدل ادخاره المحلي.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار العربية، القاهرة، 1993، ص 36.

* لقد شاع استخدام مصطلح التجارة الدولية واصطلاح التجارة الخارجية كمترادفين، ومع ذلك يوجد فرق بينهما، فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دولة معينة ودول أخرى، أما مصطلح التجارة الدولية فيشير إلى مجمل نظريات العلاقات التي تنمو بين دول العالم مجتمعه، أي أن التجارة الخارجية جزء من التجارة الدولية.

[2] رمزي زكي، الديون والتنمية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص. 19.

3- **الخيار الثالث:** هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي.

II- مبررات التمويل الخارجي ونموذج الفجوتين:

ظهرت في ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في هذه الدول وبين العجز الحادث في موازينها التجارية، فالفكرة الأساسية في هذا النموذج هي أن هناك علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي، فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضئيلا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل نمو مستهدف،زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي* والعكس صحيح. [1]

إذن فالحاجة إلى التمويل الخارجي تكون بهدف سد النقص في الادخار المحلي أو سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار؛ أي أن الاستثمارات التي يقوم بها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية، لابد أن يتم عن طريق الاستعانة بالتمويل الخارجي. من خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات أن هناك تطابقا بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوتين لابد لهما أن يتساويا خلال أي فترة مضت، ويمكن إثبات ذلك كما يلي: [2]

$$Y+M= C+I+X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: Y:يمثل الناتج المحلي.

M: تمثل الواردات من السلع والخدمات.

---

*كذلك تكون الحاجة إلى التمويل الخارجي لتمويل التجارة الخارجية الناتجة عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة معينة.

[1] رمزي زكي، المرجع السابق، ص. 19.

[2] هناء يحي سيد أحمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية، خلال الفترة 1980-2005، أطروحة دكتوراه في السكان والتنمية، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرينسوريا، 2007، ص ص. 150-151.

C: تمثل الاستهلاك الوطني.

I: الاستثمار الوطني.

X: الصادرات.

من المعادلة (1) يمكن أن نستنتج أن:

$$Y=C+I+X-M.....(2)$$

بما أن الناتج المحلي يولد دخلا مساويا له، وأن هذا الدخل يستعمل في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات (S)، فإن:

$$Y= C+ S.....(3)$$

من المعادلتين (2) و(3) نستنتج أن $C+S=C+I+(X-M)$

ومنه نجد أن: $I=S+(M-X).....(4)$

ومن المعلوم أن زيادة الواردات عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري بميزان المدفوعات للدولة، وأن هذا العجز لابد وأن يمول عن طريق تدفق صاف للرأسمال الأجنبي (F)، أي أن:

$$M- x=F.....(5)$$

ومنه يمكن كتابة المعادلة (4) على الشكل التالي:

$$I-s=M-x=F.....(6)$$

وهذه المعادلة تعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من مدخرات محلية، إنما ينتج عن طريق أحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافي لرأس المال الأجنبي خلال المدة نفسها، وهذا هو المقصود أن فجوة الموارد المحلية لابد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية، وذلك في أي مدة سابقة.

وليس شرطا أن يتم التبادل بين هاتين الفجوتين* منظورا إليها في فترة قادمة، والسبب في ذلك يرجع الى القرارات المتعلقة بالمتغيرات الأربعة (الادخار- الاستثمار- الصادرات- الواردات)، لا يقوم بها الأفراد أنفسهم أو الهيئات ذاتها، وقد ينعدم التنسيق بينهم، وأن حصيلة الصادرات تتحدد في ضوء عوامل متغيرة تتعلق بظروف السوق العالمي، ومن الصعب التحكم أو التأثير فيها[1].

III- تقدير الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجي:إن فجوة الموارد المحلية تشير بشكل إجمالي إلى حجم الواردات المطلوبة لتحقيق هدف معين للنمو دون أن تميز في ذلك بين طبيعة هذه الموارد محلية كانت أم أجنبية، أما فجوة التجارة الخارجية فتنطوي على أن الإنتاج المحلي في كثير من الحالات لا يمكن أن يكون بديلا عن الواردات، فإذا لم يتمكن الاقتصاد الوطني من تدبير التمويل الكافي للواردات ، فإن المجتمع سيعجز عن الوصول إلى معدل النمو المستهدف، لهذا يمكن النظر إلى طاقة الاقتصاد الوطني على الاستيراد كأحد القيود الجديرة بالاهتمام لتحقيق معدل النمو.

1-*تقدير فجوة الموارد المحلية*

أ-تقدير الاستثمارات المطلوبة:يمكن الاعتماد على طريقة معامل رأس المال في تحديد العلاقة الفنية بين حجم رأس المال وحجم الناتج أو الدخل، وتتخذ هذه العلاقة الشكل التالي[2]:

*طبقا لنموذج الفجوتين، فإنه إذا حدث وحدد المجتمع معدلا معينا للنمو في مدة مقبلة، وكانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى في تلك المدة، فإن الفجوة الأصغر لابد وأن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر، وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف، فمثلا إذا كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية، يتعين على الاقتصاد الوطني الحصول على قدر من رأس المال الأجنبي، بما يعادل الفرق بين الفجوتين، وإلا فإن معدل النمو المستهدف لا يمكن تحقيقه.

[1] مهرة علي، الادخار ودوره في التنمية مع إشارة خاصة إلى القطر العربي السوري، دار الفكر الاقتصادي، دمشق، 1996، ص. 03.

[2] فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدنية- أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص. 45-46.

$$K=\frac{K}{Y} \quad \ldots(7)$$

حيث: K: يمثل معامل رأس المال.

K: يمثل رأس المال الوطني.

Y: يمثل حجم الناتج الوطني.

تقيس العلاقة عدد وحدات رأس المال اللازمة لزيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة، عند تقدير الاستثمارات المطلوبة لابد لنا أن نعتمد على معامل رأس المال الحدي وليس المتوسط، الذي يوضح لنا العلاقة القائمة بين الزيادة التي تحدث في رأس المال الوطني (الاستثمار) وبين الزيادة التي تحدث في الناتج الوطني.

$$\overline{K} = \frac{I}{\Delta y} = \frac{\Delta k}{\Delta y} \quad \ldots\ldots(8)$$

حيث $\overline{K}$: يمثل معامل رأس المال الحدي

Δk: يمثل الزيادة في رأس المال الوطني.

I: الاستثمار.

Δy: الزيادة في الناتج الوطني.

وحسب نموذج هارود- دومار R.F.HAROD انطلقا في بناء النموذج من تحديد العوامل التي تحكم المستوى الأمثل لمعدل الاستثمار، وهما يقولان بصدد ذلك:" إن العامل الرئيسي المحدد للمعدل الأمثل للاستثمار هو الطاقة الإنمائية للاقتصاد، التي تتوقف بدورها على كل من معدل تزايد عدد السكان العاملين، وأكبر زيادة ممكنة التحقيق في الدخل الفردي، ويتوقف هذا الأخير في البلدان المتطورة على ما يظهر أفكار جديدة؛ أما في البلدان السائرة في طريق النمو، فيتوقف أساسا على تضاعف عدد الإطارات (المبتكرون ، المصممون ، رؤساء العمال ، ...الخ)، وكما

اعتبر أن معدل نمو الناتج الوطني (R) هو عبارة عن ناتج قسمة الاستثمار(I) على معامل رأس المال الحدي ($\overline{K}$) حيث: [1]

R: يمثل معدل نمو الناتج الوطني (9).....$R=\frac{I}{\overline{K}}$

ومنه : (10).....$I=R\overline{K}$

فلو افترضنا أن معدل النمو المستهدف يساوي 6.8 % ومعامل رأس المال الحدييساوي 2.9 فإن معامل الاستثمار المطلوب يساوي 19,72% من الدخل الوطني.

ب- تقدير المدخرات المحلية: إن تقدير المدخرات المحلية يتطلب توافر بيانات كافية حول المصادر المتنوعة لهذه المدخرات وهي: [2]

أ- مدخرات قطاع العائلات .

ب- مدخرات قطاع الأعمال (العام والخاص)

ج- مدخرات القطاع الحكومي.

إن مستوى الادخار بشكل عام يتأثر بصورة كبيرة بمستوى الدخل الوطني المحقق، لهذا يعتبر الادخار المحلي تابع لمستوى الدخل، وعليه فإن:

$S= ay$.....(11)

حيث أن:S : تمثل المدخرات المحلية

a : يمثل الميل للادخار (معدل الادخار المتوسط)

y : يمثل للدخل

لكن عند تقدير المدخرات المحلية لا بد حساب معدل للادخار الحدي الذي يقيس لنا نسبة ما يدخره الاقتصاد الوطني نتيجة الزيادة التي تحدث في الدخل بوحدة واحدة، ومنه فإن:

---

[1] مسعود مجيطنة ، أزمة المديونية العالمية ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005، ص ص 45-46.

[2] فضيلة جنوحات ، مرجع سابق ، ص ص 47-48.

$$\Delta s = \bar{S}(Yt - Yo) \dots\dots\dots (12)$$

حيثأن:Δs : يمثل الزيادة التي حدثت في الادخار المحلي

$\bar{s}$: الميل الحدي للادخار

Yt: مستوى الدخل في الفترة t

Yo: مستوى الدخل في سنة الأساس

يعتبر معدل الادخار الحدي ذا أهمية خاصة في تقدير مستوى العجز في الموارد المحلية، لأنه يبين لنا الإضافة التي يحققها المجتمع لزيادة مقدرته على النمو، كما أن المدخرات المحلية لفترة قادمة عند السنة t تعطى بالعلاقة: $St=So+\Delta s \Rightarrow \Delta s=St-So$.....(13)

بتعويض العلاقة (13) في العلاقة (12) نجد:

أن :$St-So=\bar{S}(Yt - Yo)$

أي أن: $= \frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{St-So}{Yt-Yo}\bar{S}$.....(14)

بالمقارنة بين هذا المستوى المقدر للمدخرات المحلية في الفترة t، والمستوى المقدر المطلوب للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف، نحصل على ما يسمى بفجوة الموارد المحلية أو العجز في الادخار المحلي (Gt) الذي يعطي بالعلاقة:

$$G_t=I_t- S_0-\bar{S}(Yt - Yo) \dots\dots (15)$$

2: تقدير فجوة التجارة الخارجية:

لتقدير فجوة التجارة الخارجية يجب تقدير رصيد ميزان المدفوعات الجاري التجاري الذي يشمل أرصدة ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة بالإضافة إلى التحويلات وعوائد رأس المال ثم ميزان حركة رؤوس الأموال، فالعلاقة وطيدة بين فجوة الميزان التجاري (ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة) التي تسمى بفجوة التجارية الخارجية وبين ميزان حركة رؤوس الأموال الذي يعكس حجم الديون ومقدارها [1].

[1] المهايني محمد خالد، خلفية موضوع الاقتراض الخارجي بحث حول الاقتراض الخارجي مقدم إلى ندوة إدارة الديون الخارجية، البنك الإسلامي للتنمية، دمشق ، 1993، ص08.

أ- **تقدير قيمة الواردات**:هناك علاقة بين حجم الواردات وحجم الدخل الوطني في أيمجتمع، وهذه العلاقة يعكسها بما يسمى بمعامل الواردات ويطلق عليه عادة: الميل المتوسط للاستيراد.

$$M=m(y) \ldots\ldots(16)$$

حيث :M : تمثل حجم الواردات

m : تمثل معامل الواردات (الميل المتوسط للاستيراد)

Y: الدخل الوطني

وعند تقدير الواردات في فترة مقبلة لا بد من معرفة العلاقة القائمة بين الزيادة التي تحدث في الواردات والزيادة في مستوى الدخل الوطني، وتقاس هذه العلاقة عن طريق ما يسمى بمعامل الاستيراد الحدي$\overline{m}$

$$\Delta M = \overline{m}(Yt - Yo) \ldots\ldots(17)$$

ومنثم فإن الواردات في الفترة tعبارة عن الواردات في بداية الفترة M_0مضافاإليها الزيادة التي حدثت في الواردات خلال الفترة نتيجة لزيادة الدخل أي أن:

$$M_t = M_0 + \overline{m}(Yt - Yo) \ldots\ldots\ldots(18)$$

عند حساب m و $\overline{m}$ يمكن اللجوء إلى البيانات التاريخية في السنوات السابقة للتعرف على حجم هذين المعاملين،عند اختيار المعادلة التي يتم على أساسها التقدير لا بد من مراعاة التغيرات المتوقعة في المستقبل مثل: [1].

أ- الإمكانيات المتوقعة للإنتاج المحلي البديل عن الواردات

ب- التغير فيهيكل الصناعة وباقي فروع الإنتاج الأخرى.

ج- التغير المتوقع في هيكل الطلب الاستهلاكي.

[1] رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية ، رؤية العالم الثالث، دار الفكر الاقتصادي، القاهرة، 1996، ص 22 .

ب–تقدير حصيلة الصادرات: إن تقدير الصادرات المتوقعة للدولة في فترة مقبلة يتوقف أساسا على الظروف والعوامل الخارجية، ويتطلب ذلك إجراء دراسات دقيقة حول مستقبل الطلب العالمي على السلع التي تصدرها الدولة، وعلى موقعها النسبي في السوق العالمي لهذه السلع، وعلى اتجاهات حركة الدورة الاقتصادية في الدول الرأسمالية التي تصدر إليها.

أن كثير الخبراء والاقتصاديين يعتمدون في تقدير حصيلة الصادرات خلال الفترة المقبلة على أساس الدالة الآسيةالآتية:[1]

$$X=X_0(1+r)^n \quad \ldots\ldots\ldots(19)$$

حيث أن :X: يمثل مستوى الصادرات المتوقعة في نهاية الفترة .

X_0: يمثل مستوى الصادرات في بداية الفترة.

r: يمثل معدل نمو الصادرات المتوقع.

n: يمثل عدد السنوات

بالرجوع إلى المعادلة (5) لتقدير فجوة التجارة الخارجية نجد أن:

$$F=M-X \Leftrightarrow (5)$$

$$F=M_0+\bar{m}\,(Y_t-Y_0)-X_0(1+r)^n \quad \ldots\ldots\ldots(20)$$

وهذه الفجوة تظهر كعجز في الميزان التجاري لميزان المدفوعات، وهذا العجز لا بد وأن يغطى عن طريق تدفق صاف لرأس المال الأجنبي (F)

كما توصلنا بان:$I-S=M-X=F$

بمعنى أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من مدخرات، إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافللرأس

[1] رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية العالم الثالث، مرجع سابق، ص 66.

المال الأجنبي خلال نفس الفترة، وهذا هو المقصود بأن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوتين لابد وأن يتساويا في أي فترة ماضية.

ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد تزايد دورها على الساحة الدولية، وأصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية، خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية.

I – **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر**:يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم إنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها [*] (joint venture) أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير، وهي غالبا ما تتم في طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة و الخبرة وتطوير الإدارة." [1]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأس المال الشركة بنسبة 10%[**]أو أكثر، حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها." [2]

[*] Joint venture : هو الاستثمار المشترك بين الشركة الأجنبية التابعة والدولة المضيفة

[1] أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث، عدد 3 ، الجزائر 2004 ، ص159 .

(**)تختلف نسبة الملكية من دولة لاخرى فهولندا تحدد نسبة الملكية 100بالمئة، بينما النمسا وكندا تحددها ب 50 بالمئة، وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25 بالمئة مثل استراليا واليابان وبريطانيا والمانيا، اما فنلندا وفرنسا واسبانيا تحدد نسبة الملكية 20 بالمئة، اما في الدانمارك والولايات المتحدة الامريكيو فنجدها 10 بالمئة.

[2] Michel henry Bouhet . la globalisation ,introductional économie du nouveau monde, France, pearson Education, 2005, p99 .

II : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: يتعلق الأمر بمجموعة محددات أكثر أهمية بالنسبة للدول المضيفة، من خلال الدراسات التطبيقية الخاصة بتلك الدول، والتي توفيرها فيما يلي : [1]

- الناتج المحلي الإجمالي – حرية النظام النقدي ومرونةسوق رأس المال
- حجم السوق – سيادة نظام السوق واقتصاد المشروع الخاص
- سعر الصرف – تطور نظام الإدارة والحوافز
- معدل التضخم – اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التكامل
- استقرار النظام السياسي – معدل الضرائب، سعر الفائدة،معدلالاستهلاك
- توفر النية التحتية –مرونة سوق العمل.
- التطورات التكنولوجية.

III: التحول في إستراتيجية التنمية:إن التحول في إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي أي إحلال الواردات إلى الإنتاج من اجل التصدير هو نتيجة الاتجاهات الجديدة للعولمة والفرصالكثيرة التي يتيحها السوق العالمي.

ويأتي هذا التحول بصفة خاصة في عدد كبير من الدول النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية [*]. وأثبتت التجارب أن دول شرق آسيا، كذلك المكسيك، شيلي،البرازيل والأرجنتين وغيرها بان السوق تتسع لكل من توافرت لديه الإرادة لاختراقها، كما أن إستراتيجية التوسع التصديري تعمل على تشجيع الصادرات من المنتجات التي تتمتع الدول محل البحث فيها بميزة نسبية أو تنافسية في الأسواق الدولية، وهي تلك المنتجات التي يتم

[1] شعور حبيبة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية،لكلية [1]
العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة،2008، ص ص 45-55.

[*]هي التي انتهجت إستراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري تقوم على استغلال إمكانيات السوق العالمية أقصى درجة ممكنة، تسمح خلق هيكل إنتاج متنوع النشطة يستخدم أفضل الطرق التكنولوجية المتقدمة ، وتحقق للمنتجات المطورة والمصدرة مزايا تنافسية مكتسبة، وتكسبها قدرة على عزو السواق العالمية .

إنتاجها حاضرا أو مستقبلا بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بباقي الدول الأخرى، والتي تتيح الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، لما تخلقه من قاعدة تصديرية تساهم في الأجل الطويل في نمو الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، لأن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير تجعل قطاع التصدير أكثر دينامكية عن القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني حيث تتزايد الصادرات بمعدلات نمو تزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتصبح ذات قدرة تنافسية عالية، وينتهي هذا الاتجاه إلى إعادة هيكلية الصادرات بما يصحح موضع الدول النامية في أنماط التخصص وتقسيم العمل الدولي، وقد أثبتت تجربة جنوب شرق آسيا ذلك. (1)

IV : تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشرة:بدأت الدول النامية خاصة في السنوات الماضيةبتنفيذ تغييرات هيكلية ومؤسساتيةفي سياساتها العامة، وذلك لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب وأصبح التنافس حاد ومتزايد بينها للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض في العالم، تجدر الإشارة إلى أن إجراءات البلدان النامية شملت إتباع سياسات التكيف الهيكلي وفق قواعد الصندوق والبنك الدوليين الهادفة إلى تخفيف قيود الملكية، وتخفيف القواعد المنظمة لإعادة استثمار الأرباح، وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، ورفع الحواجز أمام الشركات عابرة القوميات ومشاركتها في برامج الخصخصة.

ومن المظاهر المهمة لتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إقامة مناطق حرة، حيث تعفى المداخلات المستوردة من الرسوم، ويتم تصدير مخرجات هذه المناطق كوسيلة لدعم الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

(1)محمد حشماوي ، الاتجاهات الجديد للتجارة الدوليةفي ظل العولمة الإحصائية ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006 ، ص ص 90-91.

في نهاية عام 1994 ألغت معظم البلدان المتقدمة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج (المتجه إلى البلدان النامية)،بحيث قامت بتوفير المعلومات [*]والمساعدة التقنية إلى المستثمرين في الخارج[1]تركز منظمةالتجارة العالمية على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وتأثيرها على التنمية والنمو الاقتصادي والمبادرات الدولية بشأن التجارة والاستثمار.

لابد من التطرق إلى المنافع التي يقدمها الاستثمارالأجنبي المباشر ثم النقائص التي تعتريه وصولا إلى ربط العلاقة بينه وبين التجارة الخارجية.

V- الآثار الايجابية الاستثمار الأجنبي المباشر

1- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف:

أ- يكون له اثر إيجابي على الاستثمار المحلي لكنه محدود بمدى تجاوب الاستثمار المحلي معه، فحسب تقرير UNCTAD لسنة 2001 فأن الشركات الأجنبية يمكن أن تساهم في تنشيط الاستثمار المحلي، وذلك إذا توفرت البيئة الاستثمارية في البلد المضيف، بالشروط التي تسمح بخلق تفاعل بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال زيادة المنافسة ونقل التكنولوجيا المتطورة للإنتاج والإدارة والتسويق، واستحداث نشاطات جديدة متكاملة مع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات.[2]

ب- يكون للاستثمار الأجنبي أثار على ترقية الرأسمال البشري وإلى خلق فرص عمل جديدة إذا كان المشروع جديد،كما يقدم أجورا اعلى مقابل زيادة الإنتاجية، استحداث وظائف إضافية، كما أنه يقوم بنقل خبرات فنية وإدارية جديدة إلى القوة العاملة المحلية، من خلال

---

[*] معلومات أساسه لتتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي، وتكلفة المشاريع التجارية، و الإطار القانوني ...الخ ، فضلا هي توفير الدعم المالي المباشر من خلال مؤسسات تمويل التنمية ، وتامينة ضد مخاطر : مصادرة الملكية ، الحروب ، عدم إمكانية تحويل الأرباح والرأس المال .

(1) j.adda , Mondialisation de l'économie ,T :2 , la découvert , paris , 1996, p 96.

(2) Marounealaya , IDE et croissance économique : « une estimationa partir d' un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée, centre de développement , universitéMontesquieu, France , 2004, p 07.

تدريبها وتكوينها لتنمية الموارد البشرية لدى العاملين، وذلكبتقديم الحوافز لزيادة مهاراتهم، وهذا التدريب يكون ضرورة عند شراء أو استخدام تكنولوجيا جديدة.[1]

ج- تعويض النقص في الادخار: مع انخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض النقص الحاد في الادخار الوطني الذي تعاني منه الدول النامية، وذلك لتمويل عمليات التنمية بالشكل المباشر، من خلال فعل مضاعف الاستثمار، حيث وصلت تدفقات رأس المال الخاص إلى حوالي 75 % خلال عقد التسعينات في القرن الماضي من التمويل الخارجي الذي أتيح للدول النامية.[2]

2- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري:

أ- الآثار على زيادة الصادرات: يفسر الكثير بان النمو السريع في اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا يرجع بالاهتمام الكبير بالتجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية الوطنية لحكومات هذه البلدان، فسياسات تشجيع الصادرات التي تتبعها هذه الدول، والتيكان الاستثمار الأجنبي المباشر الإسهام الكبير فيها، لعبت دوراجوهريا في تصنيع هذه الدول وعلى رأسها الصين، هونج كونج، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا، تايلاند، الفلبين واندونيسيا حققت معدلات نمو أكبر من متوسط النمو العالمي، حيث تضاعفت صادراتها الصناعية 16 مرة في الفترة ما بين 1977 و 1995، مما وسع من حصتها السوقية في الاقتصاد العالمي من 06% إلى 16% خلال نفس الفترة.[3]

---

(1) على عباس، " إدارة العمال الدولية الإطار العام " ، دار الهدى للنشر ، عمان ، ط12 ، 2003 ، ص ص 358-388.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " العولمة وأسواق العمل في منطقة الاسكوا " ، نيويورك ، 2002، ص 10.

3-حبيبة شعور، مرجع سابق، ص ص،150-151

إن سياسات التصنيع بهدف التصدير التي انتهجتها هذه الدول جعلتها تحقق وفورات الحجم (*)في قطاعاتها الصناعية،بالتالي الحصول على العملات الضرورية لتمويل وارداتها من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية،حيث أصبحت آسيا في الفترة 1980-1995 تصدر ما نسبته 78%من إجمالي صادرات الدول النامية.

ب-الأثر على هيكل الصادرات: كما تطور هيكل صادرات هذه الدول (دول جنوب شرق آسيا) وأصبحت لا تقتصر على المواد الأولية والسلع قليلة القيمة المضافة بل وإن 30%من هذه الصادرات تتمثل في سلع كثيفة التكنولوجيا المتطورة، مما رفع من الوزن النسبي للاقتصاديات الآسيوية وخفض من ارتباطها بالتقلبات في أسعار المواد الأولية،وتلتها في ذلك دول أمريكا اللاتينية التي أصبحت تستحوذ على ما نسبته 17%من الصادرات الصناعية للدول النامية،حيث 11%من صادراتها عبارة عن سلع ذات قيمة مضافة عالية.[1]

كما أوضحت الدراسات أن الشركات المتعددة الجنسيات تميل إلى التصدير أكثر من الشركات المحلية، وهذا ما يفسر إسهامها الكبير في التصدير أكبر منه في الإنتاج بالنسبة للدول المضيفة،وفي دراسة قامت بها ندوة الأمم المتحدة CNUCEDلاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بالنسبة لـــ: 33دولة نامية في عام 1995 أفادت بوجود علاقة ارتباط موجب وقوي بين المتغيرين، بحيث كل زيادة بـــ:1%من الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة بـــ:0.45%من إجمالي الصادرات الصناعية للبلد المضيف.[2]

كما أكد تقرير الاستثمار العالمي لندوة الأمم المتحدة CNUCED لعام 2002 أن ارتفاع نمو الصادرات في البلدان النامية مرتبطا بالشركات غير الوطنية،وأكد هذا التقرير أن هذه الشركات "تؤدي دور بالغ الأهمية في صادرات الدول النامية،وتستأثر هذه الشركات بحصة أساسية من

(*)وفرات الحجم أو اقتصاديات الحجم أو اقتصاديات السيعة تمثل انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة التي حصلت عليها الشركة من خلال زيادة
كمية الإنتاج.

[1]-نفس المرجع السابق ،ص 151

[2]-Frédérique SACHWALD ,et serge PERRIN, «Multinationales et développement le rôle des politiques nationales» Ed :Magellan et Cie ,PARIS,2003,PP 47-57

مجموع الصادرات في عدد من البلدان التي تفاخر بأنها حققت المكاسب في حصص الأسواق في العقود الماضية"،وأكد التقرير على أنه يجب أن تنطوي الصادرات على قيمة مضافة محلية إذا أريد لهذا الاستثمار أن يحقق مكاسب إنمائية طويلة الأجل[1].

وحسب نفس التقرير فإن بعض اقتصاديات الدول النامية حققت مكاسب كبيرة في حصص أسواق الصادرات العالمية في الفترة 1985-2000 ،ففي كوستاريكا وهنغاريا والمكسيك مثلا تستأثر الشركات الأجنبية ما نسبته 13،26،29 بالمائة على التوالي من مجموع صادرات هذه الدول.ففي المكسيك مثلا بلغ نصيب الشركات غير وطنية الخمس العاملة في صناعة السيارات 27 مليار دولار من صادرات البلد في عام 2000 البالغة 180 مليار دولار،أما في الصين فقد ارتفعت حصة هذه الشركات من 17% عام 1991 إلى 50% في عام 2001 من مجموع الصادرات البالغة 279 مليار دولار [2].

ج-**الأثر على الواردات** :إن التوسع في الاستثمارات يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، بالتالي خلق دخول جديدة مولدة لقوة شرائية،تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، ولضعف الجهاز الإنتاجي في الدول النامية وعدم مرونته،لذلك تلجأ إلى التوسع في النشاط الاستيرادي،هذا من ناحية. وأن ارتفاع معدل هذه الاستثمارات لاسيما الصناعية منها سيؤدي إلى زيادة ما تستورده من سلع رأسمالية لتنفيذ المشاريع الصناعية المنتجة،حيث تشكل السلع المستورة الوسيطة نسبة عالية من السلع المنتجة،أما السلع الاستهلاكية فتقل أهميتها النسبية بسبب انجاز المشاريع الصناعية التي تقوم بإنتاج المنتجات التي تحل محل الواردات.[3]

وما يمكن قوله أن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره إحدى الوسائل التي يتحقق من خلالها التخصص يؤدي إلى توسيع التجارة في جانبي التصدير والاستيراد.

[1]-حبيبة شعور،مرجع سابق،ص.151.

[2]- FrédériqueSACHWALD,et serge PERRIN,OP-cit ;p57

[3]-هناء عبد الغفار،الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية،الطبعة الأولى،بيت الحكمة،بغداد،2002،ص .74

بما أن معظم صادرات الدول النامية بصفة عامة والدول النفطية بصفة خاصة تأتي من الموارد الأولية والوسيطة التي تعتمد اعتمادا مباشرا على نمو الاقتصاد العالمي،فإن العوائد النفطية ستحسن من موازينها التجارية وتزيد من إيرادات حكوماتها،مما يتيح لها فرصة كبيرة للنمو وإمكانات هائلة للتطور الذي ينعكس على معظم قطاعاتها الاقتصادية،مما يمنح لنا مكاسب كبيرة نتيجة للتطور والتوسع الاقتصادي الذي ساد هذه الدول النفطية،مما أدى إلى انتقال الأيدي العاملة عبر الحدود إلى هذه الدول للمساهمة في تنميتها،كما أن التراكمات المالية بهذه الدول النفطية أدت إلى انتقال رأس المال على شكل منح وقروض ومساعدات واستثمارات حكومية وغير حكومية إلى بلدان أخرى غير مصدرة للنفط،وقد ساهمت العوائد النفطية في رفع درجة التنسيق والتكامل الاقتصاديين،حيث زادت المشاريع المشتركة.[1]

بالمقابل ادى هذا إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات البترولية،بعد ارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة 2000 حققت الشركات البترولية العالمية عائدات ضخمة سمحت لها بزيادة نشاطاتها،حيث زاد إنفاق الشركات العالمية بحوالي 19%في عام 2000 مقارنة مع عام 1999.[2]

3-**الآثار على المؤسسات المحلية:**تأهيل المؤسسات بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تغيير أساليبالإدارة والتسيير،فالشركات المتعددة الجنسيات تفرض استراتيجيتها الخاصة على الشريك المحلي في مجال الاتصالات والمعرفة والتقنية وفي المجالات التي تكون فيها الشركات المتعددة الجنسيات أكثر تطورا عن الشركات المحلية، لذلك فان الشركات المتعددة الجنسيات تسلهم في ترقية الشركات المحلية كما تستفيد من خبرتها في السوق،بحيث تقوم بالتوليف بين الميزات والقدرات الأجنبية وبين الميزات والقدرات المحلية[3].

[1]-طاهر جميل ،"النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية الفرص والتحديات"،منظمة الدول العربية المصدرة للنفط أوابك ،ديسمبر 1997،ص،19

[2]-حبيبة شعور، مرجع سابق ،ص،175.

[3]-L'investissement direct étranger au service du développement ,optimiser les avantages ,minimiser les couts ; rapport d'OCDE ; janvier 2003 ;pp.4-5

4-**إضعاف قوة الاحتكار وتعزيز التنافسية:**من الممكن أن يحدث هذا الوضع إذا كانت إحدى الشركات المحلية أو عدد قليل من هذه الشركات تحتكر النشاط الاقتصادي في صناعة ما.وذلك قبل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن بعد تدفقات هذا الأخير يظهر على الساحة منافسون جدد للشركات المحلية فيقومون بزيادة الإنتاج وخفض الأسعار،وذلك في مجال الإنتاج [1].

إضافةإلىأن الحراك العالمي لرأس المال يحد من قدرة الحكومات على إتباع سياسات رديئة، كما أن المكاسب التي تحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة عديدة منها مساهمة الأرباح التي تحققها هذا الأخير في إيراداتالضرائب[2].

5-**نقل التكنولوجيا:**إن لهذه الشركات دور في نقل التكنولوجيا،من خلال إطار يحمي الملكية الفكرية دون الخوف من نشر هذه التكنولوجيا،أو أن تستفيد منها الشركات المنافسة عن طريق النسخ أو الاستخدامات غير شرعية، وتشير الدراسات إلى أن دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال التصدير ونقل التكنولوجيا أكفأ من الدور الذي تقوم به آليات السوق،إذ أن الشركات الفرعية تلعب دورا رئيسيا في نقل التكنولوجيا و في التجارة حيث كانت مجرد أداة لتطوير التكنولوجيا في الدولة الأم،لكن ما يعاب على هذه الشركات أنها لا ترغب في نقل كل أنواع التكنولوجيا،كما أن مستوى التنمية البشرية في البلد المضيف وتوفر الأيدي العاملة الماهرة والمدراء الأكفاء تلعب هي الأخرى دورا في نوعية التكنولوجيا التي يمكن أن تنقلها هذه الشركات، ويلعب نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر(*) دورا في مدى مساهمته في نقل التكنولوجيا،كما أن بعض الصناعات التنافسية تحتم على الشركات المتعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا للمنافسة.

---

[1] ـــ علي عبد الفتاح أبو شرار،"الاقتصاد الدولي ،نظريات وسياسات"،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،عمان،2007،ص.262.

[2] ـــمحمد وهيب جمال العلمي ،"محددات الاستثمار المباشر في الأردن "،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ورقة مقدمة في مؤتمر التمويل الخارجي القاهرة،2006،ص.02

(*)المقصود هنا هو مجال النشاط الأساسي وحجم الشركة ونوع التكنولوجيا التي تطورها،كما يجب الاشارة إلى أن نقل التكنولوجيا أو تطويرها يتطلب بيئة علمية جيدة في البلد المضيف ،بما يؤدي إلى تأسيس قاعدة علمية أو بحثية.

يقاس دور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا بمدى استفادة الشركات الوطنية من هذا النقل عن طريق العلاقة التبادلية بين الشركات والشركات التابعة، ويتوقف هذا على عاملين:

الأول مدى استعداد الشركات متعددة الجنسيات لتكوين علاقات تبادلية مع الشركات المحلية، بما في ذلك مساعدتها في تطور قدراتها التقنية، **والثاني** يتمثل في مدى قدرة هذه الأخيرة على استيعاب هذه التكنولوجيا.

بالرغم من وجود دراسات تشير إلى وجود علاقة ايجابية بين نقل التكنولوجيا وتواجد الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، بالمقابل هناك دراسات لا تؤكد مثل هذه العلاقة،ففي إحدى الدراسات التي شملت قطاع الصناعة في المغرب ودور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا،وجدت أن العلاقة سلبية بينهما ،في حين تشير دراسة أخرى إلى أن هناك علاقة ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الصناعي في الصين.

من أمثلة نجاح الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا جاءت ماليزيا في المقدمة،حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن معظم الصادرات والسلع الصناعية هي من إنتاج الشركات متعددة الجنسيات،كما أن معظم الصناعات الإلكترونية هي من صنع الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل نصف الصادرات الصناعية،ويرجع هذا النجاح إلى عدة أسباب أهمها توفر الأيدي العاملة المدربة، والبيئة العلمية،ونظام تعليمي مطور، وسياسية اقتصادية تعتمد على قاعدة التصدير والمنافسة في السوق العالمي،حيث أن السلطات الماليزية سمحت للشركات المحلية بالتعاقد مع الشركات المتعددة الجنسيات في المجال التقني المطور ،بهدف تشجيع سياسة تعزيز الصادرات وخاصة من السلع الالكترونية ذات الصيغة التقنية العالية،وحث الشركات الأجنبية التابعة على إجراء بحوث علمية،لا تعتمد على التكنولوجيا المنقولة في الشركة الأم،وقد توصلت إحدى الدراسات التي شملت 33دولة إلى وجود علاقة قوية بين توفر الأيدي العاملة المدربة واستراد التكنولوجيا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

[1]-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية غربي آسيا ،"الشركات متعددة عبر الوطنية في الدول الأعضاء في منطقة الأسكوا " ،ص ص.12-15

وبالتالي يعتبر الاستعمار الأجنبي المباشر أفضل وسائل نقل التكنولوجيا،إذا أخذ في الاعتبار النواحي والضمانات التالية:[1]

أ-مشاركة وطنية في إقامة الصناعات.

ب-استخدام الأيدي العاملة والإطارات الوطنية.

ج- استخدام عنصر الإدارة الوطني,

د-وضع ضمانات للاستفادة من التكنولوجيا.

6-تنمية أنشطة البحث العلمي والابتكارات:

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث والتطوير المحلية في البلدان المضيفة،كما قد يؤدي دخول الشركات الدولية إلى زيادة الإنفاق المحلي على البحث والتطويروذلك لإحداث مواءمة بين الاحتياجات المحلية والتكنولوجيا المحلية العالمية المصحوبة بالعنصر التدريبي الكفء،كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى تطوير وتحسين شامل في الإنتاجية والمقدرة التجارية التنافسية [2]

[1]-سعد طه علام،"التنمية والدولة" ،دار طيبة للنشر، القاهرة،2003،ص.132

[2]-رضا عبد السلام ،"العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"،المكتبة العصرية،المصورة،مصر،2007،ص227.

الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:VI-

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا وبالخبرات للدول النامية،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج مما يخلق فائضا للتصدير،ولا شك أن زيادة الصادرات سوف تساهم في تقليل العجز في الميزان التجاري وبالتالي ما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات،كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل يعتبر الأفضل من القروض الخارجية،فهو يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين التي تمثل عبئا على ميزان المدفوعات،كذلك تستطيع الدول المضيفة للاستثمار منح المستثمرين الأجانب حوافز لإعادة استثمار أرباحهم المحققة بدلا من تحويلها إلى الخارج، ولا يكون هذا الخيار مطروحا عندما يكون التدفق الخارجي هو مدفوعات خدمة الدين. [1]

مما سبق نستطيع القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم وتساعد في سد أربع فجوات رئيسية في الدول النامية وهي:[2]

أ-سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات المحلية

ب-سد الفجوة التكنولوجية.

ج-سد فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص.

د-سد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة من خلال حصيلة الضرائب المفروضة على نشاط هذه المشروعات.

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية:VII-

إن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة متشابكان تشابكا يتعذر حله سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أم على مستوى الاقتصاد الكلي وهما بذلك يؤثران على التنمية بشكل مشترك،

1-عبد النبي عبد المطلب، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الصادرات المصرية،(12:30) 04/01/2013
Abdelnabiabdelmuttalbo.blogspot.com
2-عبد النبي عبدالمطلب ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الصادرات المصرية مرجع سابق

من خلال الروابط التي تربطهما ببعضهما،أدى هذا الأمر إلى تزايد جهود الحكومات والشركات عابرة القوميات والمنظمات الدولية،لتأسيس إطار ذو نهج متسق لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية،حيث يكون لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر يتصل بالتجارة الخارجية،بما أن الشركات عابرة القوميات يهمها ما إذا كان بلدنا ملائما لإشراكه في تقسيم العمل داخل الشركة،وفي نفس الوقت يجب ان يكون للسياسة التجارية عنصر خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق التي توفرها الشركات العابرة للقوميات.[1]

كذلك يمكن للسياسات التجارية تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق متعددة،إن فرض تعريفة عالية قد يكون كافيا لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات،ويعطل بذلك إجراءات حماية التجارة،كما أن المكاسب المتحققة من هذا الإجراء قد تكون محدودة،لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب إلى الأسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ شكل وحدات الإنتاج لغرض تجهيز السوق المحلي بذلك تكون هذه الوحدات غير منافسة لغرض الإنتاج من أجل التصدير،لاسيما إذا كانت المداخلات المحلية مكلفة أو من نوعية رديئة. بالمقابل فإن مستوى منخفض من حماية الواردات أو الانفتاح وتحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير،فضلا عن ذلك فإن اتفاقيات التجارة الإقليمية* أثر واضح على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يقدم التكامل الاقتصادي الأوروبي أفضل مثال عن التحرك من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البسيطة إلى تجارة مركبة.إذ ارتفعت مشاركة الشركات عابرة القوميات الأمريكية واليابانية في أسواق الاتحاد الأوروبي بعد تحرير التجارة في المنطقة،مما زاد وبالتالي من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي من جهة والتجارة داخل شبكة هذه الشركات من جهة أخرى[2].

نخلص مما تقدم إلى أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بديلا للاستيراد كليا من خلال الحوافز التعريفية مثلا، أو موجها كليا نحو التصدير،كما أن الجهود الرامية إلى تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية،إنما تسعى لتوفير إطار يمكن الشركات عابرة القوميات

[1]-CNUCED:rapportannuelsurl'investissementmondial ,New York ,1995,p8

(*)مثل الاتفاقيات الخاصة بمناطق التجارة الحرة،والاتحادات الجمركية والنافتا.

[2]-ONC,commerce et IDE;rapport annuel ;1996,volume 1,p·108

من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر، في ظل البيئة الجديدة المتسمة بظهور نظم الإنتاج الدولي المتكاملة، والتي تمثل تدفقات الاستثمار والتجارة الخارجية شريان الحياة بالنسبة لها،لذا نلاحظ قيادة هذه الجهود من طرف الدولة المتقدمة(الأم الرئيسية للشركات عابرة القوميات)أو المؤسسات الدولية (العاملة تحت لوائها)،وتهدف جميعها إلى إنشاء اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر ليكون منافسا من حيث الأهمية للتجارة الدولية،وذلك لتوفير إطار جديد تحافظ فيه الشركات عابرة القوميات على قدرتها التنافسية أو ترفعها،وتزيد بذلك من درجة هيمنتها على الأسواق العالمية من خلال الاستثمار والتجارة[1].

لقد تطرقنا إلى مجموعة من المنافع والآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا لا يمنع أن لا تكون له آثار سلبية(نقائص).

VIII- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يؤدي تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إحداث مجموعة من الآثار السلبية على مستوى البلدان المضيفة نذكر من أبرزها ما يلي:

1ـ **الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات:** من خلال زيادة واردات هذه الشركات وسياسات تسعير كل من الصادرات والواردات.

2ـ**ظاهرة النقل العكسي للموارد:** معدلات الربح التي تحققها هذه الشركات تفوق بكثير هذه الاستثمارات.

3ـ التسبب في إحداث التضخم المستورد[2]:من خلال أنماط التكنولوجيا المكلفة وأجورها المرتفعة مقارنة بالوضع الداخلي.

[1] - حشماوي محمد، مرجع سابق، ص.247،

[2] - درة زنيب حسني عوض الله ،"الاقتصاد الدولي –العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية-"دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية ،2004،ص.177

4ــ تحويل رؤوس الأموال عن طريق التلاعب بالأسعار[1]: فالصفقات بين الشركة الأم وفروعها،لا تسجل محاسبيا بالأسعار الجارية، إنما على نحو اعتباطي،تاركة المجال للتلاعب بالأسعار.

5ــ**تكريس مديونية العالم الثالث:** أغلب الدول المتخلفة ذات المديونية الخارجية الكبيرة، والتي استجابت لمقتضيات سياسة الباب المفتوح، هي من طائفة الدول التي تتواجد فيها أحجام لا بأس بها من الاستثمارات المباشرة.

6ــ**التأثير سلبا على الاستثمار المحلي** [2]:وذلك عندما تقترض الشركات الأجنبية من البنوك المحلية،مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة بالتالي انخفاض الاستثمارات المحلية.

7ــ **سرعة انتقالها من بلد لآخر**[3]: سعيا وراء الربح والفائدة.

8ــ الاحتكار وتأثيره السلبي على الشركات المحلية [4]:تتبع الشركات المتعددة الجنسيات ذات الحجم الكبير سياسة الاندماج لتحتكر التعامل في كثير من السلع وتتحكم في أسعارها، وبالتالي لا تستطيع الشركات المحلية الصغيرة منافستها.

9ــ تصدير الصناعات المتقادمة نحو البلاد المتخلفة.

10 ــ **تشكيل تقسيم دولي جديد للعمل**:في سبعينيات القرن الماضي تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في المواد المنجمية والنفطية والغذائية في الدول النامية.

بينما تركز استثماراتها في الدول المتقدمة في الصناعات الحديثة، وبعد ذلك أصبحت تركز استثماراتها في الدول النامية في الصناعات التحويلية وقطع الخدمات والمضاربة المالية.

11ــ**توفير فرص عمل قليلة**:هذا راجع إلى أن هذه الاستثمارات كثيفة رأس المال.

---

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار،مرجع سابق،ص.263

[2] -نفس المرجع السابق ،ص,264

-ضياء مجيد الموسومي ،"الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التمنية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2004،ص.[3]103

[4] -نفس المرجع السابق ،ص.54

12ـــ نقل التلوث البيئي إلى الدول النامية[1]:من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر

خاتمة:

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجي،نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية،وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة وزيادة حجم الصادرات، وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي ورفع الاحتياطات النقدية إلى مستويات مرتفعة،كما انه ساهم في نقل التقنية الحديثة،ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، وأصبح الاستثمار الأجنبي مجالا للتنافس بين دول العالم وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.من خلال ورقة البحث المقدمة، تم الوصول إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1ـــ إن الاستثمار الأجنبي هو وسيلة التمويل التي تحتل المرتبة الأولى بين مصادر التمويل الخارجي.

2ـــ توجد علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

3ـــ طبيعة العلاقة تكون موجبة أم سالبة بين نقل التكنولوجيا وتواجد الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة يتوقف على عاملين أساسيين:

★مدى استعداد الشركات المتعددة الجنسياتلتكوين علاقات تبادلية مع الشركات المحلية، بما في ذلك مساعدتها في تطوير قدراتها التقنية.

★مدى قدرة هذه الأخيرة على استيعاب هذه التكنولوجيا.

4 – ـــتوجد علاقة طردية موجبة بين واردات الدولة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

5– ـــقد تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة داعمة للتجارة الخارجية أو مولدة لها.

[1]-كوكب سرمد الجميل،"الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية"،دار الحامد للنشر،عمان،2001، ص.282

6ــ الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل خارجي يعتبر أفضل من القروض الخارجية، فهو يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين التي تمثل عبئا على ميزان المدفوعات.

7- تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة يكون بديلا للاستيراد من خلال الحوافز.

8- وجود علاقة قوية موجبة بين توفر الايدي العاملة المدربة واستيراد التكنولوجيا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.

الاقتراحات:

من خلال ما سبق ولدعم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية فإنه يتم اقتراح ما يلي:

1ــ ضرورة توفير الاستقرار السياسي.

2ــ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3ــ تنمية العنصر البشري والارتقاء بمستوى مهاراته وتنمية الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة مع الظروف المحلية.

4ــ توفير الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.

5ــضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار و تطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.

6ــ ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة (الحكم الراشد).

7ــ الزيادة من نفقات البحث والتطوير، وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.

قائمة المراجع:

1-سامي عفيفي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار العربية، القاهرة، 1993.

2-رمزي زكي، الديون والتنمية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.

3-Ar.wikipedia.irg.02/01/2013(15 :00)h تجارة دولية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة

4-هناء يحي سيد أحمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية، خلال الفترة 1980-2005، أطروحة دكتوراه في السكان والتنمية، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرينسوريا، 2007.

5-مهرة علي، الادخار ودوره في التنمية مع إشارة خاصة إلى القطر العربي السوري، دار الفكر الاقتصادي، دمشق، 1996.

6- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدنية- أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

7- مسعود مجيطنة ، أزمة المديونية العالمية ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005.

8- المهايني محمد خالد، خلفية موضوع الاقتراض الخارجي بحث حول الاقتراض الخارجي مقدم إلى ندوة إدارة الديون الخارجية، البنك الإسلامي للتنمية، دمشق ، 1993.

9- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية ، رؤية العالم الثالث، دار الفكر الاقتصادي، القاهرة، 1996.

10- (1) أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث، عدد 3 ، الجزائر 2004.

11- محمد حشماوي ، الاتجاهات الجديد للتجارة الدوليةفي ظل العولمة الإحصائية ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006.

12- j.adda , Mondialisation de l'économie ,T :2 , la découvert , paris , 1996.

13- على عباس، " إدارة العمال الدولية الإطار العام "، دار الهدى للنشر، عمان، ط12، 2003.

14- حبيبة شعور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية،لكلية
العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة،2008.

15- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد،2002.

16- علي عبد الفتاح أبو شرار،"الاقتصاد الدولي ، نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان،2007.

17- ضياء مجيد الموسومي ،"الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التمنية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2004.

18- محمد وهيب جمال العلمي،"محددات الاستثمار المباشر في الأردن "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ورقة مقدمة في مؤتمر التمويل الخارجي
القاهرة،2006.

19- درة زنيب حسني عوض الله ،"الاقتصاد الدولي –العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية-"دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ،2004.

-20**CNUCED**:rapport annuel sur l'investissement mondial , New York 1995

ONC,commerce et IDE;rapport annuel ;1996,volume 1 -21

22-عبد النبي عبد المطلب، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الصادرات المصرية،(12:30) 04/01/2013 Abdelnabiabdelmuttalbo.blogspot.com

-23L'investissement direct étranger au service du développement ,optimiser les avantages ,minimiser les couts ; rapport d'OCDE ; janvier 2003

-24Marounealaya , IDE et croissance économique: «une estimation a partir d' un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée, centre de développement , université Montesquieu, France , 2004

25(1) -Michel henry Bouhet . la globalisation ,introductional économie du nouveau monde, France, pearson Education, 2005, p99 .